التنويع الاقتصادي في الجزائر : الواقع، الآفاق والمحددات

أ.حجيرة عبد المنعم [1]

جامعة سوق اهراس

a.hadjra@univ-soukahras.dz

أ.مزيان سعيد [2]

جامعة سوق اهراس

saidmeziane@hotmail.com

ملخص الدراسة :

تهدف هذه الورقة إلى دراسة مدى تنوع الاقتصاد الجزائري وذلك عن طريق التشريح المفصل لتركيبة الصادرات خارج قطاع المحروقات بالإظافة إلى فحص امكانية مطابقة واقع الاقتصاد الجزائري لأعراض العلة الهولندية وكذا إبراز أهم محددات التنويع الاقتصادي خلال الفترة –2014 1989، وقد أفرزت نتائج الدراسة عن تركيبة سلعية قليلة التنوع 97 % منها عبارة عن محروقات، كما أوضحت عدم مطابقة واقع الاقتصاد الجزائر لأعراض العلة الهولندية وذلك بسبب عدم تحسن سعر الصرف الحقيقي خلال فترة الدراسة بالإظافة إلى غياب فرضية التشغيل التام. وكذا ضعف القطاع الصناعي الذي يتميز بقدرة تنافسية جد ضعيفة منذ البداية.كما أبرزت الدراسة لمستوى تنافسية الصادرات الجزائرية حسب مؤشر الميزة الظاهرة (ACR) أنه من بين 971 سلعة لا تمتلك الجزائر سوى ما يقارب 11 ميزة نسبية جلها تتعلق بالموارد الطبيعية، وخلصت الدراسة القياسية إلى أن محددات التنويع الاقتصادي كانت كالتالي : الناتج المحلي الخام حسب الفرد (والذي يمثل مستوى الدخل حسب الفرد) ، نسبة القيمة المضافة للصناعة إلى الناتج المحلي الخام (والتي تمثل السياسات الصناعية) ، الحوكمة ، الاستثمار الأجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية : التنويع الاقتصادي ، العلة الهولندية ، الصادرات خارج قطاع المحروقات ، الميزة النسبية الظاهرة ، نماذج معطيات البانال.

Abstract

The purpose of this paper is to study the diversity of the Algerian economy by means of detail the structure of exports outside the hydrocarbons sector, as well as to examine the possibility of matching the reality of the Algerian economy with the symptoms of the Dutch Disease, as well as highlighting the main determinants of economic diversification during the period 1989-2014. The results of the study produced a low-diversity commodity structure, 97% of which are hydrocarbons, and the fact that the Algerian economy is not identical to the symptoms of the Dutch Disease due to the lack of improvement in the real exchange rate during the study period, in addition to the absence of a full employment hypothesis. The study also highlighted the level of competitiveness of Algerian exports according to the ACR. Of the 971 commodities, Algeria has only 11 comparative advantages, most of them related to natural resources. The econometric study concluded that the determinants of economic diversification were as follows: (Per capita income), the ratio of industry value added to gross domestic product (which represents industrial policies), governance, foreign direct investment (FDI).

Keywords : Economic diversification ; Dutch disease ; Exports outside the hydrocarbons sector; Apparent comparative advantage; Panel model

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2978

مقدمة :

العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية بينت أن التنويع الاقتصادي وامتلاك الميزة النسبية في العديد من المنتجات يقود إلى معدلات نمو مرتفعة[3] ، فدول مثل ماليزيا ، الهند، الشيلي ...الخ نجحت في الخروج من دائرة التخلف عن طريق جعل اقتصادياتها أكثر تنوعا ، ودول أخرى تتميز صادراتها بالأحادية كحالة الجزائر التي يطغى على صادراتها قطاع المحروقات بنسبة 97% ما جعل اقتصادها شبيها بما يطلق عليه في الأدبيات الاقتصادية بالعلة الهولندية تحاول الخروج من هذه التبعية المفرطة التي تجعلها رهينة للأسواق الخارجية وذلك بجعل اقتصادها أكثر تنوعا وديناميكية ، وبالتالي فمصطلح التنويع الاقتصادي يقع في صلب محاور التنمية الاقتصادية لأي بلد يريد الخروج من بوتقة التبعية لمصدر واحد.

تختلف الرؤى التي ينظر بها إلى التنويع الاقتصادي ، فهناك من يربط التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل ، في حين يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية ، فحسب الاقتصادي *Jean Claude Berthéleny*[4] نقول عن اقتصاد ما أنه متنوع إذا كان الهيكل الإنتاجي موزع على أكبر عدد ممكن من الأنشطة الاقتصادية مختلفة عن بعضها البعض وذلك من حيث طبيعة السلع والخدمات المنتجة، كما يلخص المعهد العربي للتخطيط التنويع الاقتصادي بالرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل والتي من شأنها تعزيز قدرات الدولة ضمن التنافسية العالمية وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة ، وكخلاصة نقول أن التنويع الاقتصادي يشمل كل السياسات التي تهدف إلى تقليص الاعتماد

[3] انظر مثلا :

Greenaway, D., W. Morgan et P. Wright (1999), «Exports, export composition and growth», Journal of International Trade and Development 8(1), pages 41 à 51.

[4] Jean Claude Berthéleny , « Economie internationale et diversification économique », Revue d'économie politique , 2005/5 vol : 115 , page : 599.

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2978

على عدد محدود من السلع التي تخضع أسعارها لتقلبات السوق، وذلك بهدف التقليل من المخاطر الاقتصادية والتحلي بالقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية.

تعد الجزائر من البلدان التي اهتمت بقطاع الصادرات وحيد الجانب منذ الاستقلال مرتكزة بالأساس على المحروقات دون غيرها الأمر الذي أوقعها في أزمة اقتصادية خانقة في نهاية الثمانينات ما جعلها تغير الاتجاه نحو الاهتمام بتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات عن طريق اصدار مجموعة من التدابير والإجراءات التي تكرس حرية الاستيراد والتصدير خصوصا والتحرير التجاري عموما ، ومن هذا المنطلق نجد إشكالية مدى تنوع الاقتصاد الجزائري وإمكانية توافق الوضع الراهن للاقتصاد مع ماتقره نظرية العلة الهولندية تطرح بقوة بالإظافة إلى التساؤل عن المحددات التي تجعل الاقتصاد أكثر تنوعا، ومن أجل الإلمام بأطراف البحث قمنا بتقسم البحث إلى خمسة أجزاء الجزء الأول تحدثنا فيه عن التنويع الاقتصادي في الأدبيات الاقتصادية، الجزء الثاني حاولنا فيه فحص مدى مطابقة الاقتصاد الجزائري لنظرية العلة الهولندية، الجزء الثالث قمنا فيه بتحليل التركيبة السلعية للصادرات لجزائرية بنوع من التفصيل، الجزء الرابع قمنا فيه بقياس درجة تنوع الاقتصاد الجزائري من خلال حساب الميزة النسبية الظاهرة وختمنا دراستنا بدراسة قياسية لمحددات التنويع الاقتصادي بالاستعانة بنماذج البانال لـ 20دولة.

1. ***التنويع في الأدبيات الاقتصادية***:

إشكالية التنويع الاقتصادي ليست حديثة في الأدب الاقتصادي، فقد كانت أولى الأعمال في هذا المجال في أزمة الكساد الاقتصادي عام 1930 من طرف الاقتصادي ***ماك لوغلين*** *Mac Laughlin*، فقد حاول شرح الدورات الاقتصادية في المدن الأمريكية حسب درجة تركز النشاطات الاقتصادية، فبينت دراسته أن المدن التي تتصف بمستوى تركز عالي هي الأكثر تضررا من الأزمة الاقتصادية بين الحربي العالميتين[5]، كما طرحت هذه الإشكالية خلال نفس الفترة عندما انهارت أسعار المواد الأولية كالبن في بلدان أمريكا اللاتينية

[5] Glenn MacLaughlin, " industrial diversification in american cities, Quarterly Journal of economics" , n° 45, Nouvember 1930, p : 131-149.

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2978

، وكانت هذه الأعمال الشرارة الأولى للتفكير في التغيير الهيكلي في اقتصاديات هذه الدول وتكون الرغبة لديها في عدم التخصص في انتاج المواد الأولية[6].

كما عرفت البحوث في مجال التنويع الاقتصادي تطورا سريعا خلال سنوات 1940، 1950 حيث ارتبطت إشكالية التنويع الاقتصادي بمصطلحي النمو والتطور الاقتصادي إلى غاية نهاية سنوات 1970 من القرن الماضي، ويمكن ذكر بعض الأبحاث التي قام بها الاقتصاديون في هذا المجال:

- ✓ قام الاقتصاديان روسونستان و رودان *Rosenstein* , Rodan[7] بمعالجة موضوعي أثر التعليم *effet d'entrainement* و كثافة مصفوفة مابين القطاعات ، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن تنويع اقتصاديات الدول النامية يجب أن يترجم بتسويد مصفوفة ما بين القطاعات وذلك نظرا للتطور الكبير الذي تشهده المبادلات بين مختلف القطاعات الاقتصادية نتيجة التكامل الكبير بينها، فقد حاول الأخيران تحديد الأنشطة الصناعية التي لها دور كبير في تسريع المبادلات الداخلية ، هذه الدراسة حول أثر التعليم والصناعات المنشطة للتبادل الداخلي بين القطاعات شغلت الفكر الاقتصادي المتعلق بالدول النامية إلى سبعينات القرن الماضي.
- ✓ بالنسبة للاقتصادي برنيس Bernis فان التنويع الاقتصادي يمر من خلال عملية التصنيع، والمعروفة باسم الصناعات المصنعة، والمستوحاة من فكرة قطب النمو المعروضة من قبل فرونسوا بيرو François Perroux، والتي تتعلق بإيجاد هيكل صناعي منسجم، والتي تتطلب إيجاد هيكل صناعي منسجم، والتي تعني أن مختلف القطاعات متداخلة فيما بينها من جهة المدخلات والمخرجات،الشيء الذي يستلزم وجود قطاعات إنتاج معدات وسلع وسيطية موجهة للاستهلاك الإنتاجي الداخلي.
- ✓ من جهة أخرى ركز الاقتصاديان روستو وكيزنايت Rostow[9] et Kuznets[8] على أن التغيير الهيكلي للاقتصاد والتنويع الاقتصادي ضروريان من أجل المرور إلى النمو والتطور.

[6] Hakim Ben Hammouda et autres , « la diversification, vers un nouveau paradigme pour le développement de l'Afrique, centre africain de politique commerciale, n°36 , juin 2006 , p

[7] Rosenstein , Rodan , " problems of industrialization of eastern and south-eastern Europe", Economic Journal, vol. 33, p:202-2011

[8] Kusnets S , « modern economic growth » , in : Yale University Press, New Haven, 1966.

[9] Rostow W, " the stage of economic growth : A non communist manifesto", Cambridge University Press, 1960.

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2978

- ركز الاقتصادي لويس Lewis على القدرة على الاستثمار والتراكم الوطني كعامل أساسي لتنويع الهيكل الاقتصادي والتحول من الاقتصاد التقليدي.

ورغم كون إشكالية تنويع الصادرات في صلب الأعمال المتعلقة بنظرية التطور الاقتصادي، إلا أن الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالاقتصادي العالمي أواخر سنوات 1970 بالاظافة إلى فشل سياسة إحلال الواردات كانتا سببا في التهميش النسبي لفكرة التنويع الاقتصادي10 ، استقرار الاقتصاد الكلي والتخصص الدولي أصبحا العناوين الكبرى للفكر والسياسات المتعلقة بالتطور، لكن في السنوات الأخيرة بدأ يبرز مطلح التنويع بقوة في الدراسات الاقتصادية.

- ***<u>التنويع الاقتصادي : الاهتمامات الحديثة</u>*** :

شهدت السنوات الأخيرة عودة قوية لمسألة التنويع الاقتصادي وذلك لتوافر العديد من الأسباب منها[11] : ضعف نجاعة اقتصاديات الدول النامية ، عدم استفادة هذه الدول من المعاملات التفضيلية التي تمنحها الدول المتقدمة ، كما أن كثيرا من الدراسة أشار إلى القيود المفروضة على العرض وضعف التنويع الاقتصادي كما أن العوائد المتأتية من الانفتاح التجاري ضئيلة جدا.

عالجت الأدبيات الاقتصادية الحديثة موضوع التنويع الاقتصادي والعوامل المفسرة له ، ومن بين أهم هذه الدراسات دراسة Imbs and Wacziarg 12 الذين استعملا البيانات المتعلقة بالإنتاج واليد العاملة الوطنية لدراسة العلاقة بين تركز القطاعات الوطنية وبنية الدخل حسب الفرد في عدة دول ، خلصت نتائج دراستهما إلى وجود نموذج غير خطي بين التنويع والإنتاج والتشغيل والنمو الاقتصادي ، باستعمال البيانات المتعلقة بالتشغيل والقيمة المضافة حسب القطاعات التي تغطي الكثير من البلدان ومستويات متنوعة من التقسيمات القطاعية استنتج الباحثان أن مسار التطور يتميز بمرحلتين من التنوع : الأولى النمو الاقتصادي يفسر بتزايد التنوع في القطاعات كما تشهد هذه المرحلة تزايد الدخل حسب الفرد ، المرحلة الثانية : التوزيع

10 Hakim Ben Hammouda et autres , « la diversification, vers un nouveau paradigme pour le développement de l'Afrique,

[11] Hakim Ben Hammouda et autres , D'une diversification spontanée à une diversification organisée ; quelles politiques pour diversifier les économies d'Afrique du Nord ? , Revue économique- vol 60 n° 1 , janvier 2009 , p 133-156.

[12] Imbs J , Wacziarg R, « stages of diversification », in The american economic review, MARCH 2003.

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2978

القطاعي للنشاط الاقتصادي يبدأ في التركز ، وعليه فإنه حسب الباحثين فإن التركز القطاعي يبدأ بمنحنى متناقص ثم يأخذ في التزايد.

في دراسة لهما برهن Klinger and lederman[13] على صحة ما توصل إليه الباحثان Imbs and Wacziarg في حالة استبدال التنويع الاقتصادي بتنويع الصادرات ، وذلك باستعمال البيانات المتعلقة بالصادرات ، الباحثان خلصا إلى أن التنويع يزيد عند الدول الأقل تطورا ثم ينحصر التنويع عند بلوغ مستوى معين من التطور ، كما درس الباحثان العلاقة بين المنتجات الجديدة المصدرة ومستوى التطور ، فخلصا إلى أن عدد المنتجات الجديدة المصدرة تتبع منحنى متزايد ثم تأخذ في التناقص بالنسبة للدخل ما يدل على أن الاقتصاد يصبح أقل تركزا وأكثر تنوعا تناسبا مع تزايد الدخل.

Cadot, Carrere, Strauss-Kahn[14] اقترحا تقسيم مؤشر التكيز السلعي لثايل Thail الذي يمثل مباشرة الهامش التكثيفي والهامش التوسعي (منتجات جديدة أو أسواق جديدة)[15] لتنوع الصادرات ، قبل تحليل الكيفية التي يتم بها يتطور الهامشين بدلالة الناتج المحلي الخام حسب الفرد ، استعمل الباحثان قاعدة بيانات تتضمن 156 بلد وخلصا إلى وجود علاقة في شكل منحنى متزايد ثم يأخذ في التناقص بين التطور الاقتصادي وتنويع الصادرات.

2. الاقتصاد الجزائري : العلة الهولندية كبديل للتنويع الاقتصادي :

يتميز الاقتصاد الجزائري بتبعيته الكبيرة لقطاع المحروقات إذ تشكل الصادرات منها ما نسبته 97 % من إجمالي الصادرات، بالإضافة إلى ذلك فان الجهاز الإنتاجي يفتقر بدرجة كبيرة إلى التنوع، فمنذ عام 1973 وقطاع المحروقات يفرض هيمنته الكاملة على الاقتصاد الجزائري فقد استحوذ على مجمل

[13] Klinger B , Lederman D, "discovery and Development : An Empirical Exploration of New Products", World Bank Policy Research Working Paper 3450, Washington, DC.

[14] Cadot O , C. carrère et V.strauss-Kahn (2011), « export diversification : What's behind the hump ? » , The Revue of economics and statistics 93 (2) , page 590 à 650.

[15] تفسر عملية تنويع الصادرات التي يمكن أن ينتهجها بلد ما بالقدرة على إنشاء خطوط جديدة للتصدير وترقيتها، وهذا ما يسمى ***بالهامش التوسعي*** *marge extensive*، كما يمكن لعملية تنويع الصادرات أن تأخذ شكل الزيادة في قيمة صادرات السلع الموجودة أصلا في القاعدة التصديرية وهذا ما يسمى ***الهامش التكثيفي*** *marge intesive*.

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2978

الاستثمارات الوطنية والأجنبية، كما أكدت الأزمة الاقتصادية عام 1986 هشاشة الاقتصاد واعتماده المفرط على صادرات المحروقات.

هذه التبعية شبه تامة لقطاع المحروقات وضعف تنوع الجهاز الإنتاجي تكاد تتطابق مع ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية بأعراض المرض الهولندي *dutch disease* [16] والذي تظهر أعراضه من خلال العلاقة بين استغلال الموارد الطبيعية (لاسيما النفط) والتدني الذي يمكن أن يحدث في القطاعات المنتجة الأخرى خاصة الصناعة، وفي محاولة لتنظير وتوضيح آثار المرض الهولندي قام الاقتصاديان W.Max Cordan و J. Peter Neary بنشر دراسة مبنية على فرضية دولة صغيرة متفتحة اقتصاديا، تتوفر على ثلاث قطاعات : القطاع المصدر (قطاع المناجم)، قطاع المنتجات القابلة للتبادل الأخرى (السلع المصنعة)، قطاع المنتجات غير قابلة للتبادل (الخدمات)17 ، كما افترضا أن كل قطاع يساهم فيه عاملي إنتاج : عنصر نوعي spécifique (رأس المال)، وعنصر متحرك mobile (العمل).

يدرس النموذج آثار نمو وازدهار القطاع المصدر (Boom) على قطاع المنتجات القابلة للتبادل الأخرى (السلع المصنعة) وفي هذا الصدد يميز الكاتبان بين أثرين: أثر حركة الموارد (ressource mouvement effect) ، أثر الإنفاق (spending effect)، سنحاول فيما يلي فحص الاقتصاد الجزائري من خلال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي تبرز امكانية توافق واقع الاقتصاد الجزائري مع أعراض العلة الهولندية.

إن الزيادة المفرطة في إجمالي الصادرات من لقطاع المصدر (Boom) من آثار الاعتماد على الريع في يالآجال القصير (ارتفاع الصادرات من ما قيمته 12.525 مليار دولار سنة 1999 إلى ما قيمته 62.956 مليار دولار)[18] ، بالإظافة إلى تطور سعر الصرف الحقيقي الفعلي والذي يسجل نزعة نحو الانخفاض (dépréciation) : 124 سنة 1999 ، 99.52 سنة 2005 ، 105 سنة 2014 [19] ، كما

[16] تعود الجذور التاريخية لهذه التسمية نسبة للوضعية الاقتصادية التي كانت تتسم بها هولندا في النصف الأول من القرن الماضي 1900-1950 بعد اكتشاف النفط والغاز في بحر الشمال، ولم يشفق الشعب الهولندي من هذا المرض إلا بعد نضوب آبار البترول.

[17] Jean-Philippe Koutassila , le syndrome holandais , théorie et vérification empirique au Congo et au Cameron, Centre d'économie du développement , université montesqueu-Bordeux Iv , France , p : 7,8

[18] حسب معطيات موقع الكنيساد CNUCED

[19] حسب معطيات البنك العالمي (ملف الجزائر)

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2978

أن معدلات التبادل شهدت تحسنا خلال الفترة (1999-2014) : 59.43 سنة 1999 إلى 73.94 سنة 2014) هذه الفترة التي نعتبرها فترة ازدهار بالنسبة للاقتصاد الجزائر (Boom).

إذا أردنا التدقيق أكثر في تطور (TCER) خلال سنوات الازدهار بالاعتماد على تطور أسعار البترول نلاحظ أن (TCER) في منحنى تنازلي خلال فترات الازدهار ، فعلى سبيل المثال خلال فترة الازدهار (1999-2014) نجد أن (TCER) ينخفض بحوالي 20% من قيمته في حين أن معدلات التبادل في ارتفاع وهذا يفسر بعامل ذو طابع مؤسساتي : راجع إلى سياسة الصرف والذي يحدد من أجل اجتناب السيناريو الذي يمكن أن تعيشه الجزائر في حالة ترك سعر الصرف يحدد وفقا لقوى السوق الحرة[20]، كم يرجع البروفيسور يوسف بن عبد الله ذلك إلى بنك الجزائر والذي حسبه فإنه يوقف بطريقة نظامية الفائض من العملة وذلك من خلال التعقيم عن طريق السياسات النقدية والجبائية ومنه تقطع الصلة بين عرض النقود وسعر الصرف ، هذا التناقض يضيق من مجال قبول فرضيات المرض الهولندي.

كما أنه حسب المرض الهولندي فإن الزيادة في مداخيل الدولة تدفع بالنفقات العمومية إلى الارتفاع وهوما يعرف في تفاصيل النظرية بأثر الانفاق، ففي السنوات الأخيرة شهدت النفقات العمومية في الجزائر ارتفاعا كبيرا تزامنا مع ارتفاع نسبة مساهمة الجباية البترولية في تمويل ميزانية الدولة، فحسب تقرير صندوق النقد الدولي (FMI)[21] رقم 20/12 في شهر جانفي 2012 فإن حصيلة المحروقات (بالدولار الثابت) زادت بأكثر من الضعف في العشرية (2001-2010) مقارنة بالعشرية التي سبقتها، كما أن نسبة مساهمة حصيلة المحروقات في مجموع مداخيل الدولة ارتفعت من 63% إلى 72% وهذا ما يزيد من تبعية ميزانية الدولة لأسعار البترول ، كما أن الجزائر تخصص نسبة كبيرة من مداخيلها في نفقات الاستثمار والتي ارتفعت من النسبة 24% إلى 35% تماشيا مع مخططات الاستثمار التي سطرتها الدولة.

من نتائج العلة الهولندية العلاقة العكسية التي تحدث بين القطاع المزدهر والقطاع الانتاجي الصناعي في البلد، أو بمعنى آخر الاختفاء المتزايد للنشاطات الصناعية في بلد ما، وعادة ما يفسر بضعف مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الخام (PIB)، فالقطاع الصناعي الإجمالي انخفض من نسبة 15% من

[20] Hélène Djoufelkit , Rente , développement du secteur productif et croissance en Algérie, Agence Française de Développement , p 11

[21] Rapport du Fond Monétaire Iinternational (FMI) n° 12/20 du mois de Janvier 2012 , page 31 .

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2978

الناتج الداخلي الخام أواسط الثمانينات إلى 5.5% فقط في سنة 2006، هذا التراجع يقابله تحسن في قطاع المحروقات والخدمات، كم أن ضعف معدلات النمو في القطاع الصناعي يغذي حالة الانحلال الصناعي أو كما يطلق عليه البروفيسور يوسف بن عبد الله النمو اللاتصنيعي (La croissance désindustrialisante)[22] ، كما أن معدلات نمو الناتج المحلي الخام حسب قطاع النشاط خلال الفترة (1997-2008)[23] قد سجل للقطاع الصناعي العمومي ما معدله 0.8-% سنة 1999 ليصل إلى ما معدله 6.5-% سنة 2007 ما يؤكد فرضية الانحلال الصناعيّ، كما أن تركيب القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات (VA) حسب قطاعات النشاط لسنة 2011 يبين حسب الشكل أدناه أن :

- ✓ قطاع البناء والأشغال العمومية (BTP) والذي يشكل ما نسبته 21 % من القيمة المضافة الإجمالية خارج قطاع المحروقات.
- ✓ قطاع الفلاحة، الحراجة والصيد يمثل ما قيمته 19 % من القيمة المضافة.
- ✓ قطاعي التجارة والنقل والاتصالات يشكلا ما نسبته 24% و 17% على التوالي.
- ✓ نلاحظ أيضا نسب المساهمة الضعيفة لقطاعي الصناعة : الصناعات النسيجية، صناعات الجلود والأحذية، ص ح م م ك إ(*)، المناجم والمقالع، أما فيما يخص قطاع الكيمياء والمطاط والبلاستيك فلا يساهم إلا بنسبة 1% في تركيب القيمة المضافة رغم توفر الجزائر على مؤهلات كبيرة من أجل النهوض بهذا القطاع وذلك نظرا لاعتماد هذه الصناعات على البترول ومشتقاته، عليه فإن نسبة مساهمة قطاع الصناعة ككل في تشكيل القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات لا تتعدى 7.9% لسنة 2011 و 7.4 لسنة 2013.

الشكل رقم (01) : تركيب القيمة المضافة خارج المحروقات حسب قطاع النشاط لسنة 2011

[22] Youcef Benabdellah « l'économie algérienne entre réformes et ouverture ; quelle priorité », CREAD, p2.

[23] معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

(*) الصناعات الحديدية، المعدنية، الميكانيكية، الكهربائية والإلكترونية.

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2978

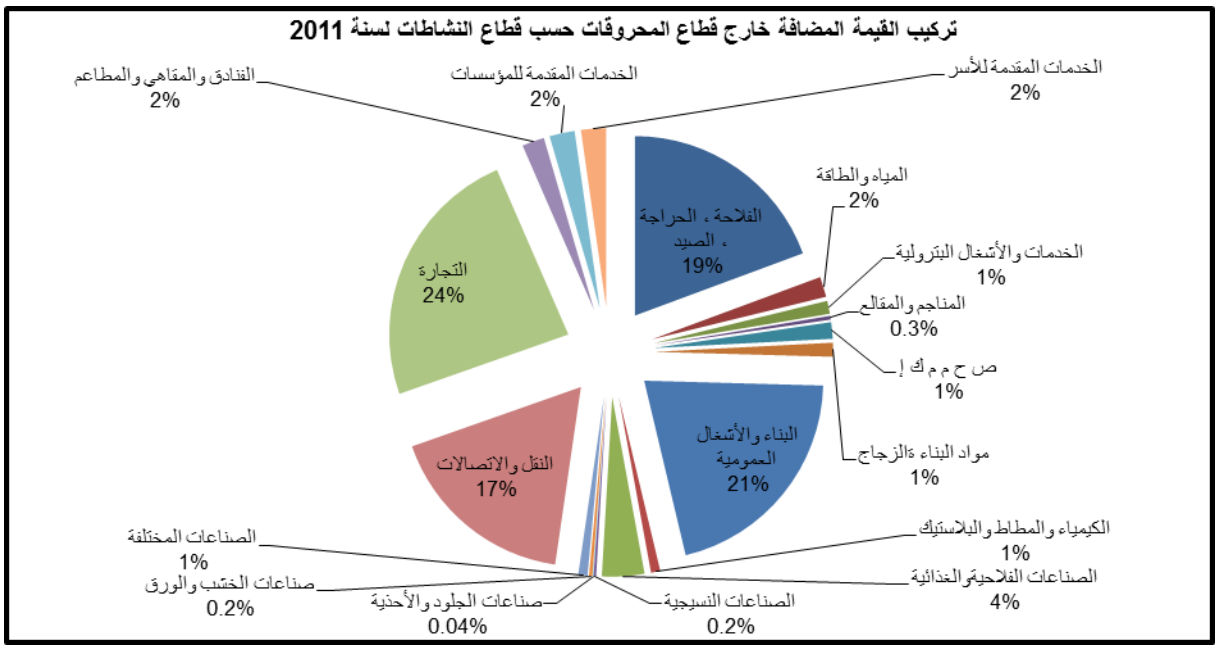

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS (ملف المحاسبة الوطنية).

بعد هذا التحليل والتشخيص البسيطين نستنتج أن واقع الاقتصاد الجزائري يتطابق إلى حد كبير مع ما تنص عليه أعراض العلة الهولندية، إلا أنه غير مصاب بهذا الداء، او نستطيع أن نطلق عليه العلة الجزائرية كما سماه الاستاذ يوسف بن عبد الله وذلك للاسباب التالية:

- ✓ غياب تحسن سعر الصرف الحقيقي.
- ✓ غياب تنقل عوامل الإنتاج.
- ✓ غياب قطاع اقتصادي قادر على التنافس منذ البداية.

إن التسليم ولو كان جزئيا بإصابة الاقتصاد الجزائري بأعراض العلة الهولندية دليل قاطع على عدم تنوع الاقتصاد الجزائري واعتماده الكبير على قطاع واحد هو قطاع واحد دون القطاعات الأخرى.

3.دراسة تحليلية للصادرات خارج قطاع المحروقات:

سنتطرق في هذه النقطة إلى التركيب السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات لمعرفة سيرورة تطورها منذ بداية التسعينات إلى غاية سنة ، بالإضافة إلى معرفة مكمن التغيرات على مستوى المنتجات المصدرة للقيام بتطوير المنتجات ذات التنافسية العالية، بالإظافة إلى استخلاص أحد السبيلين في التنويع الاقتصادي الأنسب لواقع الاقتصاد الجزائري : الأفقي أم العمودي.

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2978

1-تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات :

يبين الشكل رقم (02) التركيبة السلعية للصادرات خارج قطاع المحروقات وذلك حسب مجموعات الاستعمال :

الشكل رقم (02) : تركيبة الصادرات خارج قطاع المحروقات حسب مجموعات الاستعمال خلال الفترة 1995-2014، (الوحدة مليون دولار)

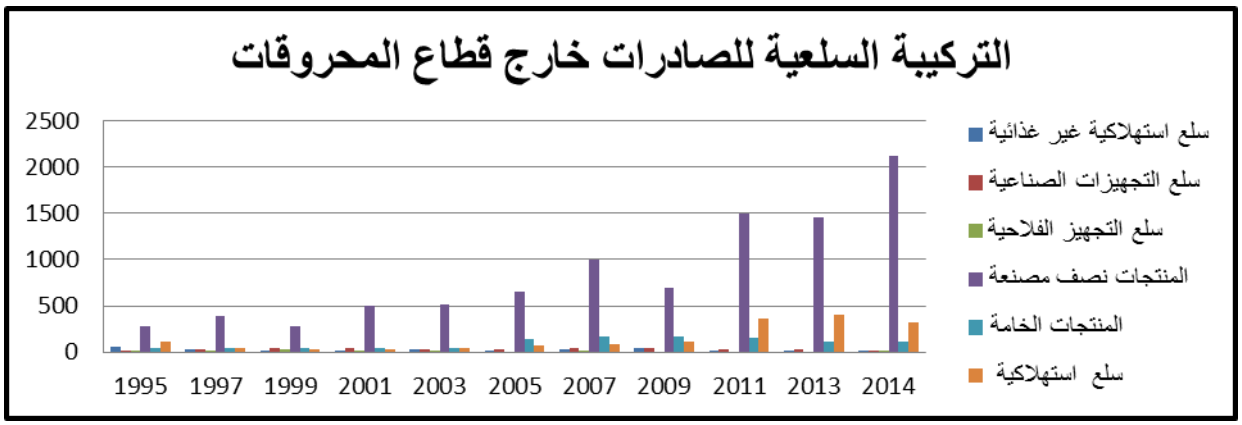

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS

من خلال الشكل رقم (02) نلاحظ تركيبة سلعية قليلة التنوع، بالإضافة إلى أن صادرات المحروقات تحتل مساحة كبيرة من إجمالي الصادرات فكذلك صادرات قطاع المنتجات النصف مصنعة تغطي نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1995-2014.

فخلال فترة الدراسة المنتجات نصف مصنعة سجلت أدنى نسبة لها: 53.83% وأعلى نسبة لها : 82.15% من إجمالي الصادرات، أما المجموعات الأخرى والمتعلقة بالمنتجات النهائية فقد سجلت :

- **المنتجات الاستهلاكية:** أدنى نسبة لها 4.32% وأعلى نسبة لها 21.61%، تتكون هذه المجموعة من : السكريات، التمور، مياه معدنية وغازية .....
- **المنتجات الخامة:** أدنى نسبة لها : 4.22% وأعلى نسبة لها : 17.24%، تتكون هذه المجموعة من : فضلات القطع الحديدية، الفوسفات، الجلود، فروة الجلود ....
- **سلع التجهيز الفلاحي:** أدنى نسبة لها 0% وأعلى نسبة لها : 5.71%، تتكون هذه المجموعة من : ملحقات الأنابيب الحديدية والفولاذية، آلات ومعدات فلاحية .....

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2978

- **سلع التجهيزات الصناعية:** أدنى نسبة لها : 0.62% وأعلى نسبة لها 10.73%، تتكون هذه المجموعة من : المطاط والكاوتشاو، محركات وآلات .....
- **سلع استهلاكية غير غذائية:** أدنى نسبة لها : 0.43% وأعلى نسبة لها : 17.71%، تتكون هذه المجموعة من : الصابون، الجرائد، المنشورات الدورية .....

كما نلاحظ من خلال الشكل (02) أن الصادرات من التجهيزات الفلاحية جد ضئيلة خلال الفترة 1995-2014 فنجد قيمها تنعدم تماما خلال السنوات : 2004، 2005، 2009، 2013 .

✓ تحليل التركيبة السلعية لصادرات مجموعة المنتجات نصف مصنعة (GU5) :

سنحاول من خلال الجدول رقم (01) أدناه تحليل صادرات المنتجات نصف مصنعة بنوع من التفصيل فيما يتعلق بتركيبتها السلعية، ومن أجل ذلك اخترنا سنة 2014 وكانت الإحصائيات كما يلي :

الجدول رقم (01) : قائمة مفصلة لصادرات المنتجات نصف مصنعة

الوحدة	السلع المصدرة	قيمة الصادرات بالدينار الجزائري	النسبة المائوية
26	• المعادن الخام، بقايا ونفايات	**14712420**	**0,00674653%**
27	• المعادن المذابة، زيوت معدنية، ومنتجات التقطير.	**2,11139E+11**	**96,82018323%**
28	• منتجات كيميائية غير عضوية • مركبات غير عضوية أو العضوية والمعادن النفيسة، العناصر المشعة، معادن الأرض الصادرة والمتناظرة.	**3509935614**	**1,60951731%**
29	منتجات كيميائية عضوية	**708902223**	**0,32507445%**
30	منتجات صيدلانية	**202959**	**0,00009307%**
31	الأسمدة	**2680105050**	**1,22898992%**
32	• منتجات الدباغة والصبغة • الدباغة ومشتقاتها • الصبغة ومواد أخرى ملونة، دهان وبلاط • مصطكا	**1901751**	**0,00087207%**

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2978

33	• زيوت أساسية وصمغ • خليط من المواد العطرية أو تزيينية ومستحضرات تجميلية.	**241338**	**0,00011067%**
34	•صابون، أجو بواجهة عضوية، مستحضرات الغسيل، مستحضرات المواد المزلقة، شموع صناعية، شموع مستحضرة، منتجات الصيانة والحفظ، شموع ومنتجات مشابهة، عجائن للتشكيل، مواد لتشكيل الأسنان وتركيبات لصناعة الاسنان الصناعية	**240189**	**0,00011014%**
35	• مواد بروتينية، منتجات قاعدية نشوية ونشاء محول • صمغ وغراء • خميرة	**240**	**0,00000011%**
36	• مساحيق ومتفجرات • مكونات لصنع الناريات والصواريخ والأسهم النارية. • الكبريت، مزيج وقادي • مواد سريعة الالتهاب	**0**	**0,00000000%**
38	•منتجات مختلفة للصناعات الكيميائية	**3694038**	**0,00169394%**
39	•مواد بلاستيكية ومنتجات مصنعة من هذه المواد	**14373582**	**0,00659115%**
40	• الكاوتشو ومنتجات من هذه المادة	**37947**	**0,00001740%**

المصدر : من قاعدة البيانات *CNIS*

من خلال الجدول رقم (03) الذي يتضمن التحليل التفصيلي لصادرات المنتجات نصف مصنعة (مجموعة المستخدمين رقم 05) يتضح أن عائدات الصادرات من المجموعة الخامسة يتضح أن 96.82 من عائدات الصادرات من هذه المجموعة تتمثل في الوحدة 27 (المعادن المذابة، زيوت معدنية، منتجات مقطرة)، وهذا ما يعزز فكرة التركيز الشديد للاقتصاد الجزائري على الطاقات الأحفورية بالإظافة إلى عدم تنوع الصادرات الجزائرية.

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2978

✓ تحليل مركبات صادرات الوحدة 27 حسب تصنيف الجمارك :

يمثل الجدول رقم (02) أهم المركبات السلعية من حيث قيمة الصادرات في الوحدة 27 (المعادن المحترقة، الزيوت المعدنية، والمنتجات المقطرة)، وكانت قيمة الصادرات كما يلي:

الجدول رقم (02) : أهم المركبات السلعية من حيث قيمة الصادرات في الوحدة 27

رقم الوحدة	السلع المصدرة	قيمة الصادرات بالدينار الجزائري	النسبة المئوية
2706	زفت الفحم، الفحم البني أو الخث الوقودي وزفت معدني آخر	50	0,00000007%
2707	زيوت المنتجات المقطرة من الزفت الفحمي، منتجات معطرة	814868711	1,15781587%
2709	زيت البترول الخام أو المعادن الإسفلتية	33505650732	47,60690130%
2710	زيوت بترولية غير خامة، المعادن الإسفلتية محضرة بنسبة 70% فأكثر	13782366113	19,58283838%
2711	غاز البترول ومحروقات غازية أخرى	22276931761	31,65244275%
2713	إسفلت البترول والفحم وبقايا الزيوت أو الإسفلت	0,00	0,00000000%
2714	الاسفلت الطبيعي، الصخري والصخور الإسفلتية.	1126	0,00000160%
2716	الطاقة الالكترونية	12	0,00000002%

المصدر : من قاعدة البيانات *CNIS*

من الجدول رقم (02) نلاحظ هيمنة صادرات المشتقات والمستخرجات البترولية والغازية على صادرات الوحدة 27، حيث أن زيت البترول الخام والمعادن الإسفلتية تمثل نسبة 47.60%، وغاز البترول ومحروقات غازية أخرى مثلت نسبة 31.65%، والزيوت البترولية غير الخامة بنسبة 19%، أي مجموع هذه الثلاث يصل إلى : 98.84%.

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2978

ومنه خلال هذا التحليل المتعلق بعام 2014 نستنتج أن نسبة الصادرات خارج المحروقات تمثل ما نسبته 3.11% من إجمالي الصادرات منها: 82.15% منتجات نصف مصنعة، منها: 98.84% من مستخرجات البترول وتحويلات الغاز الطبيعي، ومنه إذا قمنا بطرح صادرات المستخرجات البترولية والغازية من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات فإن نسبة الصادرات تكاد تقترب من الصفر، ما يعزز فكرة عدم تنوع الصادرات الجزائرية ومنه عدم تنوع الاقتصاد الجزائري

- **التركيز السلعي الكبير للصادرات الجزائرية :**

يمثل الشكل رقم (03) أدناه تطور مؤشر التركيز السلعي بين 1995 – 2013 لمجموعة من الدول، ومن أجل قياس التركيز السلعي استخدمنا مؤشر **هارفيندال – هيرشمان** *Herfindhal–Hirshman*[24] ، كلما كانت قريبة من الواحد كلما كان التركيز الاقتصادي على سلعة ما في صادراتها قويا والعكس.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (03) أن مؤشر التركيز السلعي للجزائر قريب من مؤشر دولة الإمارات العربية المتحدة الغنية بالمحروقات حتى بداية الألفية الثانية أين بدأت سلة صادرات الامارات تتنوع، كما أنه

[24] يعتمد مؤشر هيرشمان الطبيعي على قياس تركيب ونسبة المتغير ومدى تنوعه ويستخدم لقياس التنويع في تركيب ظاهرة ما، وإبراز التغيرات التي طرأت على مكوناتها، وقد صمم هذا المعامل أصلا لقياس مقدار التركز في الصناعة أو قطاع معين، ويكتب على الصيغة التالية :

$$N - H_1 = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N} p_i^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

بحيث :

$P_i = \left({}^{X_i}/_{X}\right)$: النسبة الحقيقية لصادرات المنتوج i الى الصادرات الاجمالية X.

N : يمثل العدد الاجمالي للسلع المصدرة.

قيمة $(N - H_1)$ محصورة بين 0 و1، كلما اقتربت من 1 هذا يعني أن هناك تركز شديد والعكس.

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2978

بعيد نسبيا عن بعض مجموعة دول البريكس (البرازيل، الهند، جنوب افريقيا، والصين)، كما أن التركيز السلعي للجزائر كبير جدا مقارنة بدول الجوار كتونس والمغرب،وأيضا مؤشر التركيز السلعي لأندونيسيا والتي نضبت آبار بترولها حاليا وأصبح لا يغطي حاليا إلا الاستهلاك المحلي، هذا البلد وجد نفسه مجبرا على الخروج من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات في بداية سنوات 2000 شهد الاقتصاد الاندونيسي في ظرف زمني قياسي، فالصادرات النفطية لا تمثل سوى 18% في 2010 في مقابل 75.18% في سنة 1980.

الشكل رقم (03) : تطور مؤشر التركيز السلعي لمجموعة من الدول خلال الفترة 1995-2013

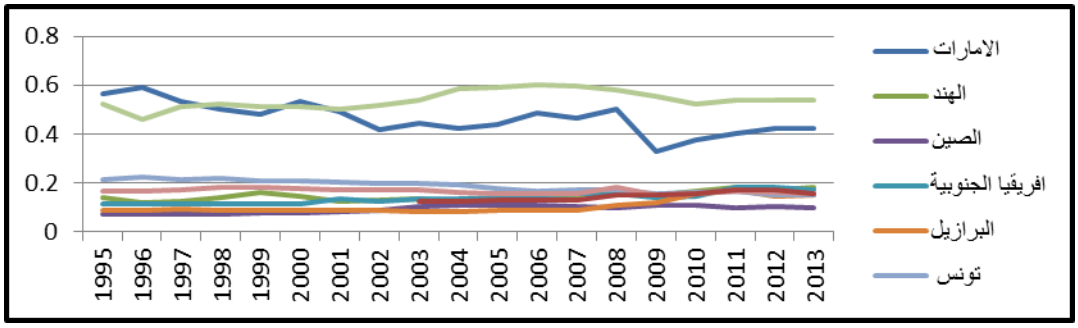

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الكنيساد، ملف محمل من الموقع :

http://unctadstat.unctad.org/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=120

4. درجة تنوع الصادرات حسب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (TCR) :

تعتبر الميزة النسبية لبلد ما المحدد الأساسي لقيام التبادل التجاري حسب الكثير من الاقتصاديين، فمصطلح الميزة النسبية يرتكز على وجود فروقات بين التكاليف النسبية في مجموعة من البلدان، فيجد كل بلد من مصلحته التخصص في إنتاج وتصدير مجموعة من السلع التي يمتلك فيها ميزة نسبية أكثر من غيره، هذه الميزة النسبية التي عادة ما يصعب قياسها مباشرة لهذا نجد الكثير من الدراسات التطبيقية تستعمل مؤشر " الميزة النسبية الظاهرة " لأجل قياس التخصص الدولي[25].

[25] Iheb Frija , la compétitivité de l'industrie d'habillement tunisienne , atouts et limite , cahiers de lab RII, document de travail N° 200 , laboratoire de recherche sur l'industrie et l'innovation ; 2008 , p 09

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2978

مصطلح الميزة النسبية الظاهرة استعمل أول مرة من قبل الاقتصادي Balassa عام 1965، والذي نص على أن المبادلات الدولية للسلع تعكس فروقات التكاليف بين الدول وتكشف في نفس الوقت الميزات النسبية لكل بلد، فكلما كانت قدرة بلد ما معتبرة في التجارة في سلعة ما كلما كانت ميزته النسبية في إنتاج تلك السلعة مهمة.هناك العديد من الطرق الرياضية لحساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة، الطريقة الأكثر استعمالا في الدراسات التطبيقية ترتكز على مقارنة هيكل صادرات كل بلد مع منطقة مرجعية[26].

سنحسب ACR للجزائر مقارنة بالعالم خلال السنوات 1996، 2000، 2005، 2010، 2014، يمثل الجدول رقم (04) أدناه السلع والمنتجات التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية (من بين 971 منتج اخترنا المنتجات التي تمتلك الجزائر فيها ميزة نسبية:

الجدول رقم (03) : الميزة النسبية الظاهرة للجزائر مقارنة بالعالم[27]

المنتجـــات	1996	2000	2005	2010	2014
[057][28] **الفواكه غير الزيتية، الطازجة أو الجافة**	**1.57**	**0.15**	**0.09**	**0.08**	**0.12**
[272] **أسمدة خامة (ماعدا التي تتضمنها المجموعة 56)**	**6.14**	**4.43**	**2.59**	**3.37**	**7.28**

26

$$ACR = \frac{x_{ij} / \sum_i x_{ij}}{\sum_j x_{ij} / \sum_i \sum_j x_{ij}}$$ مع:

X_{ij}: صادرات البلد j من السلعة i

إذا كانت ACR أكبر من الواحد فإن ذلك يعني أن البلد يمتلك ميزة نسبية في إنتاج تلك السلعة أو الصناعة، وإذا كانت ACR أصغر من الواحد فإن البلد لا يمتلك أي ميزة في إنتاج تلك السلعة أو الصناعة.

27 في تحليلنا اخترنا حساب الميزة النسبية الظاهرة ACR للجزائر بالنسبة للعالم كمنطقة مرجعية ومن أجل ذلك استعنا بمصفوفة صادرات السلع عند مستوى (3 degit) والمتوفرة على موقع الكنيسد CNUCED والتي تحتوي على 971 سلعة.

28 رمز المنتج في قاعدة بيانات CNUCED

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2978

[333] **زيوت البترول الخامة، مواد معدنية قارية**	**11.91**	**7.17**	**7.07**	**5.48**	**4.58**
[334] **زيوت البترول الخامة ..... ≤ 70%**	**10.02**	**5.57**	**2.05**	**3.27**	**3.73**
[335] **مواد من بقايا البترول**	**5.40**	**6.10**	**2.10**	**4.03**	**5.59**
[342] **البروبان والبوتان المميع**	**26.79**	**38.77**	**28.07**	**28.57**	**20.96**
[343] **الغاز الطبيعي والغاز المميع**	**38.48**	**29.22**	**20.49**	**19.16**	**18.12**
[562] **أسمدة أخرى غير المجموعة 772**	**0.08**	**0.36**	**0.5**	**0.01**	**1.22**
[522] **منتجات كيميائية غير عضوية**	**0.08**	**0.36**	**0.5**	**0.01**	**1.22**
[633] **ouvrage liege**	**2.26**	**1.71**	**1.70**	**0.50**	**0.75**
[686] **الزنك**	**1.47**	**1.09**	**1.25**	**1.36**	**0.13**

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات الكنيساد

من خلال الجدول رقم (03) أعلاه يتضح جليا امتلاك الجزائر لميزة نسبية في إنتاج سلع المواد الأولية ما يفرض عليها التخصص في إنتاج الموارد الطبيعية كما نصت على ذلك نظرية دافيد ريكاردو، كما نلاحظ أن السلع الصناعية لا تمتلك فيها الجزائر أي ميزة نسبية ظاهرة فمن بين 971 سلعة لا تمتلك الجزائر سوى 11 ميزة نسبية جلها تتعلق بالمواد الأولية ما يبين محدودية سلة السلع الموجهة للتصدير أي عدم تنوع الصادرات الجزائرية أي عدم تنوع الاقتصاد الجزائري، كما أن فترة التحليل تتزامن مع فترة الانفتاح التجاري وفترة البحبوحة المالية التي نتجت عن ارتفاع أسعار البترول، كما يتضح من الجدول أن منحى الميزة النسبية تنازلي في أغلب السلع أي أن تنافسية صادرات السلع الجزائرية في تراجع.

5. محددات التنويع الاقتصادي : دراسة قياسية

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2978

قبل بناء النموذج القياسي الذي يجلي لنا محددات التنويع الاقتصادي والتي لا تختلف عن محددات تنويع الصادرات نظريا لا بد من التطرق إلى محددات التنويع من جانب النظرية الاقتصادية، ومختلف الدراسات السابقة في هذا المضمار، الدراسات التطبيقية الشبيهة بنموذج دراستنا كانت كالتالي :

- ✓ المركز الإفريقي للسياسات التجارية (CAPC) قام في سنة 2006 بنشر دراسة[29] له تحت رقم 36، قامت بتفسير تنويع الصادرات مقاسا بمؤشر هيرشمان المعياري بمجموعة من المتغيرات مصنفة حسب 5 أقسام :
  - **العوامل الفيزيائية** : الاستثمار ، النمو و رأس المال البشري.
  - **السياسات العمومية** : سياسات الميزانية ، سياسات تجارية وصناعية.
  - **متغيرات الاقتصاد الكلي** : سعر الصرف ، معدلات التضخم ، الأرصدة الخارجية.
  - **متغيرات مؤسساتية** : الحوكمة ، المحيط والاستثمارات والوضعية الأمنية ...الخ.
  - **درجة النفاذ إلى الأسواق** : درجة الانفتاح للمبادلات السلعية والخدمية، درجة تنقل رؤس الأموال... الخ.

  النموذج القياسي تم تقديره باستعمال معطيات البانال لعينة تتكون من 18 بلد افريقي للفترة 1996-2001.

- ✓ دراسة أخرى للاقتصادي يافس كامغنا سيفرين Yves Kamagna Severin في بنك دول افريقيا الوسطى سنة 2007 لدول التجمع الاقتصادي والنقدي لدول افريقيا الوسطى (CEMAC)[30] خلال الفترة 1987-2006، حيث اعتبر التنويع الاقتصادي كمتغير تابع مقاس بمؤشر هيرشمان المعياري ، وافترض كمتغيرات مفسرة ما يلي : المتغيرات الفيزيائية (الاستثمار والدخل حسب الفرد)، السياسات (درجة الانفتاح التجاري)، الاقتصاد الكلي (التضخم ، سعر الصرف ، رصيد الميزانية) ، المتغيرات المؤسساتية (الحوكمة ، مناخ الأعمال).

النموذج القياسي :

نفترض في دراستنا كمتغير تابع التنويع الاقتصادي كدالة لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية كما أشرنا إلى ذلك في الدراسات السابقة أعلاه (المتغيرات الفيزيائية ، السياسات ، متغيرات الاقتصاد الكلي ، المتغيرات المؤسساتية) في النموذج الإحصائي نستخدم :

[29] Hakim Ben Hammouda et autres , « la diversification, vers un nouveau paradigme pour le développement de l'Afrique, Opcit.

[30] الكاميرون ، جمهورية الكونغو ، الغابون ، غينيا الاستوائية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2978

1- المتغير التابع :

مؤشر التنويع الاقتصادي المحسوبة من طرف الكنيساد (*CNUCED*) والذي يقيس إذا ما كانت هيكلة الصادرات حسب المنتجات لبلد أو مجموعة من البلدان قليلة أو كبيرة التباعد عن هيكل الصادرات حسب المنتجات للعالم.

2- المتغيرات المستقلة (المفسرة) :

الدراسات السابقة أفرزت لنا مجموعة من المتغيرات المفسرة التي يمكن اعتمادها في نموذجنا :

2-1- الاستثمارات :

2-1-1- **الاستثمار المحلي** : يعتبر الاستثمار المحلي أول محدد للتنويع الاقتصادي ، ونعبر عنه بمؤشر التكوين الخام لرأس المال الثابت (FBCF) معبرا عنه كنسبة من الناتج المحلي الخام *PIB*.

2-1-2- **الاستثمار الأجنبي المباشر *IDE*** :

والذي يقيس حجم تدفق الاستثمارات المباشرة الأجنبية ونعبر عنه كنسبة من الناتج المحلي الخام *PIB*.

2-2- مؤشرات التطور :

مستوى التطور متغير مفسر للتنويع كما أثبتت دراسة *Imbs and Wacziarg* فالتنويع يتزايد تناسبا مع التطور الاقتصادي ، وللتعبير عن هذا المتغير نستعمل الناتج المحلي الخام حسب الفرد*PIBprHAB* .

2-3- السياسات الصناعية :

كما أشرنا سابقا فإن السياسات الصناعية وخاصة ما تعلق بالانتاج الصناعي له أثر مباشر على التنويع، وللتعبير عن الإنتاج الصناعي نستعمل نسبة القيمة المضافة للصناعة إلى الناتج المحلي الخام.

2-4- متغيرات الاقتصاد الكلي :

نستخدم نفس متغيرات دراسة المركز الإفريقي للسياسات التجارية (*CAPC*) :

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2978

- **تغير مؤشر أسعار الصرف** : حسب الكثير من الدراسات فإن مؤشر أسعار الاستهلاك IPC يعتبر أداة لقياس التضخم.
- **سعر الصرف** : هناك العديد من القياسات لسعر الصرف، في دراستنا نستعمل سعر الصرف الفعلي الحقيقي *TCER*.

2-5- السياسات التجارية :

السياسات التجارية ترتبط أساسا بمسألة النفاذ للأسواق، في دراستنا هذه نستخدم معدل الانفتاح التجاري *OUVE* .

2-6- المتغيرات المؤسساتية :

تتعدد التعاريف المتعلقة بالحوكمة الجيدة وأهم الدراسات في ذلك دراسة كوفمان[31] *Kaufman* حيث حدد ستة مؤشرات للحوكمة مصنفة إلى 3 أصناف : الحوكمة السياسية ، الحوكمة الاقتصادية ، الحوكمة المؤسساتية، المؤشر المستخدم في دراستنا المؤشرات المنشورة في موقع البنك العالمي : التصويت والمسؤولية ، الاستقرار السياسي وغياب العنف ، فعالية السلطات العمومية ، نوعية التنظيمات ، احترام القواعد والقوانين ، محاربة الفساد ، سنأخذ متوسط هذه المؤشرات تبعا لدراسة (CAPC).

النموذج الإحصائي القاعدي يكتب على الشكل الرياضي التالي :

$$Id_{it} = \beta_0 + \beta_1 FBCF_{it} + \beta_2 CrPibhab_{it} + \beta_3 Ide_{it} + \beta_4 VAindus_{it} + \beta_5 IPC_{it} + \beta_6 TCER_{it} + \beta_7 OUVE_{it} + \beta_8 Gouve_{it} + \varepsilon_t + \mu_t$$

سنقوم بتقدير النموذج أعلاه بالاستعانة بمعطيات البانال Panel لعينة تتكون من 20 بلد صاعد وفي طريق النمو حسب تصنيف صندوق النقد الدولي للبلدان الصاعدة والسائرة في طريق النمو[32] ، فترة الدراسة كانت مقيدة بتوفر المعطيات وهي ممتدة من 1996-2014 ، المعطيات عبارة عن مشاهدات سنوية لكل بلد من 20 بلد المختارة.

[31] Daniel Kaufmann ; Aart Kraay ; Massimo Mastruzzi; Governance Matters VIII Aggregate and Individual Governance Indicators 1996–2008; Policy Research Working Paper 4978; June 2009.

[32] البلدان المختارة : الجزائر ، المغرب ، تونس ، مصر ، المملكة العربية السعودية ، الصين ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، الفليبين ، روسيا ، تايلاندا ، تركيا ، أوكرانيا ، فينزويلا ، الفيتنام ، البرازيل ، الشيلي، ماليزيا ، المكسيك

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2978

سنحاول في الجدول أدناه استعراض نتائج تقدير النموذج الاحصائي باستخدام معطيات البانال وذلك في أشكال النماذج الثلاثة : النموذج التجميعي ، نمزذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية :

الجدول رقم(05) : محددات التنويع لمجموعة من البلدان : نتائج الدراسة القياسية

المتغيرات المفسرة	نتائج تقدير النموذج التجميعي	نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة	نتائج تقدير نموذج التأثيرا العشوائية
FBCF	**−0.002 (0.01)	0.0001 (0.68)	0.0002 (0.60)
CrPibhab	**−0.003 (0.02)	**0.0001 (0.003)	9.73 (0.83)
VAindus	***0.006 (0.00)	*−0.001 (0.04)	−0.0007 (0.25)
IPC	0.04 (0.68)	0.01 (0.66)	0.012 (0.66)
TCER	1.71 (0.69)	−3.74 (0.75)	−4.43 (0.71)
OUVE	−0.04 (0.66)	−0.01 (0.64)	−0.01 (0.63)
Gouve	***−0.03 (0.002)	***0.05 (0.00)	***0.05 (0.000)
Ide	**0.008 (0.01)	***−0.004 (0.0002)	***−0.004 (0.0002)
الثابت	***0.47 (0.00)	***0.70 (0.000)	***0.69 (0.000)

***معنوي عند نسبة 1% ، **معنوي عند نسبة 5% ، ***معنوي عند مستوى 10%**

الأرقام بين قوسين تدل عن قيم p−value

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2978

اختبار النموذج الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة

جرت العادة الاعتماد على معامل التحديد كمؤشر رئيسي لمقارنة بين عدة نماذج قياساية من ناحية الملاءمة للبيانات التي نجري عليها الدراسة، إلا أنه في نماذج البانال داتا لا يمكن الاعتماد على معامل التحديد في اختبار نموذج البيانات الملائم وذلك لأن معامل التحديد يعتمد على مقاييس مختلفة في حسابه من نموذج لآخر، لذا يتم الاعتماد على قيمة (F) المقيد للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونماذج التأثيرات الثابتة والعشوائية، واختبار هوسمان Hausman للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية ويوضح الجدول رقم... أدناه نتائج الاختبار للنموذج الأكثر ملاءمة :

الجدول رقم 05 : نتائج اختبار

الاختبار	قيمة احصائية الاختبار	قيمة p-value
قيمة اختبار (F) المقيد	233.898	0.000
واختبار Hausman	19.62	0.01

يتضح من خلال الجدول السابق أن نتيجة اختبار (F) المقيد كانت ذات دلالة احصائية عند مستوى 5% حيث بلغت قيمة p-value (0.00) وهذا يدل على أن نماذج التأثيرات أكثر ملاءمة من النموذج التجميعي للبيانات، ومن خلال اختبار هوسمان Hausman نلاحظ أن الاختبار دال احصائيا عند مستوى 5% حيث بلغت القيمة الاحتمالية للاختبار (0.01) وهذا يدل على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة التي تهدف إلى تبيين محددات التنويع.

من خلال نتائج اختيار النموذج الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة تم التوصل إلى نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأكثر ملاءمة لدراسة محددات التنويع وعليه يمكن كتابة النموذج على الشكل التالي:

ID = 0.000176619833272***CR_PIBHAB** + 0.000192432025697***FBCF** − 0.00404792046575***IDE** + 0.0120529669619***IPC** − 0.0130002339458***OUV** − 3.7369825637e-07***TCER** − 0.00120041415047***VA_INDUS** + 0.0594014770942***GOUV** + 0.709381293974 + [CX=F]

نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة أفرز النتائج التالية :

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2978

- للتنويع الاقتصادي أو تنويع الصادرات 4 محددات رئيسية : الناتج المحلي الخام حسب الفرد ، نسبة القيمة المضافة للصناعة إلى الناتج المحلي الخام ، الحوكمة ، الاستثمار الأجنبي المباشر.
- هذه المجموعة من المتغيرات يمكن تصنيفها إلى صنفين : المتغيرات التي تهدف إلى تحسين تنويع الصادرات وتتمثل في المتغيرات ذات المعاملات الموجبة ، ومتغيرات تهدف إلى تركز الصادرات والتي لها معاملات سالبة.
- مستوى الدخل حسب الفرد : والذي يعتبر محددا أساسيا للتنويع الاقتصادي والذي عبرنا عنه بالناتج المحلي الخام حسب الفرد له أثر إيجابي على التنويع (زيادة بقدر 0.0001% ينتج عنها زيادة بمعدل 1% في التنويع) وهذا ما يتطابق مع دراسة (Imbs and Wacziarg) والتي بينت أن الدول الفقيرة تسعى لتنويع صادراتها تماشيا مع زيادة دخلها.
- الحوكمة لها دور إيجابي في الدفع بعجلة التنويع الاقتصادي (الزيادة بمعدل 0.5% ينتج عنها زيادة تقدر بـ 1% في التنويع) وهذا ما يبين الدور الكبير الذي يلعبه العامل المؤسساتي .
- الاستثمار الأجنبي المباشر : كان المتوقع أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر أثر إيجابي في التنويع الاقتصادي ولكن النموذج المقدر بين عكس المتوقع (معامل الاستثمار الأجنبي المباشر يساوي 0.004-) وهذه الوضعية يمكن تفسيرها بأن معظم تدفق الاستثمارات الأجنبي المباشرة توجه نحو استغلال الموارد الطبيعية والصناعات الاستخراجية (كحالة الجزائر) وهذا ما يساهم في تركز الاقتصاد وعدم تنوعه.
- الانتاج الصناعي : والذي يدفع بمسار التنويع الاقتصادي حسب النظرية الاقتصادية، إلا أن النموذج المقدر بين معاملة سالبة (0.001-) للانتاج الصناعي ، ويمكن تفسير ذلك إما بغياب القطاع الصناعي في بعض البلدان أو تركزه في صناعات جد محدودة في بلدان أخرى.

نتائج الدراسة

✓ المرض أو العلة الهولندية مصطلح اقتصادي يشير إلى الآثار الضارة التي تحدث نتيجة العلاقة بين استغلال الموارد الطبيعية خصوصا النفط والتدني الذي يحدث في القطاعات الأخرى خاصة الصناعة، وتعاني معظم الدول الأحادية التصدير من أعراض هذه

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2978

العلة، وقد كانت نتيجة تفسيرنا لواقع الاقتصاد الجزائري وفق أعراض العلة الهولندية إلى غياب أعراض العلة الهولندية وذلك للأسباب التالية :

- عدم تحسن سعر الصرف الحقيقي خلال فترة الدراسة.
- عدم تحقق فرضية التشغيل التام.
- غياب وضعف القطاع الصناعي الذي يتميز بقدرة تنافسية جد ضعيفة منذ البداية.

✓ من خلال تحليلنا للصادرات الجزائرية وجدنا تركيبة سلعية قليلة التنوع (ما يعادل 97% منها محروقات سنة 2014) ، بالإضافة إلى ذلك فإن نسبة كبيرة من الصادرات خارج المحروقات عبارة عن مجموعة منتجات نصف مصنعة (ما يقارب 82.15% من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات سنة 2014) ، وبعد تحليلنا التفصيلي لمجموعة المنتجات نصف مصنعة اتضح أن 96.82% من عائدات الصادرات من هذه المجموعة تتمثل في الوحدة 27 (المعادن المذابة ، زيوت معدنية ، منتجات مقطرة) وهذا ما يعزز فكرة التركيز الشديد للاقتصاد الجزائري على مستخلصات المحروقات والمعادن، ساقتنا دراستنا إلى التوغل أكثر في تركيب صادرات الوحدة 27 فوجدنا أن 98.84% منها عبارة عن زيوت البترول الخام والمعادن الإسفلتية وكذا غاز البترول ومحروقات الغاز....الخ، ومنه نستنتج أنه إذا قمنا بطرح صادرات مستخلصات البترول والغاز والمعادن من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات فإن نسبة الصادرات تكاد تقترب من الصفر.

✓ أظهرت دراستنا لمستوى تنافسية الصادرات الجزائرية حسب مؤشر الميزة الظاهرة (TCR) أنه من بين 971 سلعة لا تمتلك الجزائر سوى ما يقارب 11 ميزة نسبية جلها تتعلق بالموارد الطبيعية ما يفرض عليه التخصص في إنتاج المواد الأولية وفق نظرية ريكاردو.

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2978

- ✓ خلصت الدراسة القياسية إلى أن محددات التنويع لعشرين بلد صاعد وسائر في طريق النمو باستخدام معطيات البانال كانت كالتالي : الناتج المحلي الخام حسب الفرد (والذي يمثل مستوى الدخل حسب الفرد) ، نسبة القيمة المضافة للصناعة إلى الناتج المحلي الخام (والتي تمثل السياسات الصناعية) ، الحوكمة ، الاستثمار الأجنبي المباشر.

قائمة المراجع

- *Alan Gelb , Diversification de l'économie des pays riches en ressources naturelles Contribution préparée pour le séminaire de haut niveau du FMI Ressources naturelles, finance et développement, Alger, 4-5 novembre 2010.*
- *Bela Ballassa , « Exports and Economic Growth : further evidence », Journal of development economics , vol:5,*
- *Bellal Samir , « dutch disease et désindustrialisation en Algérie , une approche critique » , Revue du chercheur ; 2013 .*
- *Benjerji , Ranader , the export performance of less developed contries : a constant share analysis , weltwrites chaftiliches achive , vol 110 no 03 , 1974.*
- *Cadot O , C. carrère et V.strauss-Kahn (2011), « export diversification : What's behind the hump ? » , The Revue of economics and statistics 93 (2) , page 590 à 650.*
- *Daniel Johnson , « Exportations et croissance économique : une analyse empirique sur le Togo» , Revue du CAMES , nouvelle série B , vol 007 , N° 2 , 2006 , (2ème semestre) .*
- *Faini , R , "export supply , capacity and relative prices" , World Bank , contry Economics depqrtement , working papers series WPS , 123.1988*
- *Fosu.A , 2002 , « The global setting and African economic Growth » , Journal of African Economics , vol:10, N°03 , pp: 282-310.*
- Glenn MacLaughlin, " industrial diversification in american cities, Quarterly Journal of economics" , n° 45, Nouvember 1930, p : 131-149
- Greenaway, D., W. Morgan et P. Wright (1999), «Exports, export composition and growth», Journal of International Trade and Development 8(1), pages 41 à 51

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2978

- *Hakim Ben Hammouda et autres , D'une diversification spontanée à une diversification organisée ; quelles politiques pour diversifier les économies d'Afrique du Nord ? , Revue économique- vol 60 n° 1 , janvier 2009*
- *Hakim Ben Hammouda et autres , « La diversification , vers un nouveau paradigme pour le développement de l'Afrique » , Centre Africain De Politique Commerciale , CAPC , N° 36 .*
- *Hélène Djoufelkit , Rente , développement du secteur productif et croissance en Algérie, Agence Française de Développement .*
- *Imbs J , Wacziarg R, « stages of diversification », in The american economic review, MARCH 2003.*
- *Iheb Frija , la compétitivité de l'industrie d'habillement tunisienne , atouts et limite , cahiers de lab RII, document de travail N° 200 , laboratoire de recherche sur l'industrie et l'innovation ; 2008 .*
- *Jean-Philippe Koutassila , le syndrome holandais , théorie et vérification empirique au Congo et au Cameron, Centre d'économie du développement , université montesqueu-Bordeux Iv , France , p : 7,*8
- *Jean Claude Bertheleny , « commerce internationale et diversification économique », revue d'économie politique , 2005/5 vol 115 .*
- *Jean-Philippe Koutassila , le syndrome holandais , théorie et vérification empirique au Congo et au Cameron, Centre d'économie du développement , université montesqueu-Bordeux Iv , France .*
- *Klinger B , Lederman D, "discovery and Development : An Empirical Exploration of New Products", World Bank Policy Research Working Paper 3450, Washington, DC.*
- Kusnets S , « modern economic growth » , in : Yale University Press, New Haven, 1966.
- *Daniel Kaufmann ; Aart Kraay ; Massimo Mastruzzi; Governance Matters VIII Aggregate and Individual Governance Indicators 1996–2008; Policy Research Working Paper 4978; June 2009.*
- *Rapport du Fond Monétaire Iinternational (FMI) n° 12/20 du mois de Janvier 2012.*
- *Rosenstein , Rodan , " problems of industrialization of eastern and south-eastern Europe", Economic Journal, vol. 33, p:202-2011*
- *Y. Benabdellah , l'économie algérienne entre réforme et ouverture : quelle priorité ? , communication au colloque international « enjeux économique,socieux et environnementaux de la libéralisation commerciale des pays du meghreb et du proche-orient » 12-13 au 19-20 octobre 2007 , Rebat Maroc 2007,*
- *Y. Benabdellah , la réforme économique en Algérie , incuoade ArabeMaghreb, 1999,*
- *Youcef Benabdellah « l'économie algérienne entre réformes et ouverture ; quelle priorité », CREAD .*

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2978